

شكل خلع السلطان محمد بن يوسف يوم 20 غشت 1953 حدثا كبيرا لا يمكن فهمه إلا ضمن سياق الحرب الباردة آنذاك.
دافيد ستينر*

نفي السلطان، ساحة حرب دبلوماسية

المسؤولون الفرنسيون في الرباط ودبلوماسيو "أورسي" [وزارة خارجية فرنسا] بشكل جيد هذا التحالف، بعدما نفي السلطان الشرعي للمغرب. عاش المغرب توترات حادة في صيف 1953، حيث زادت الإقامة الفرنسية من حدة ضغوطها على القصر الملكي. وعلى الرغم من أن هذا ليس جديدا عليها، إلا أن إجبار السلطان محمد بن يوسف للتخلي عن العرش، صدم المراقبين الأمريكيين. ووفقا لتقرير وكالة الاستخبارات المركزية في 21 غشت، فإن «تنحيته ستخلق استياء عارما في العالم العربي والإسلامي، وتستفز عمل الأمم المتحدة. ومن المحتمل أيضا أن يمس ذلك سمعة الولايات المتحدة الأمريكية... لأنها ضمنيا تدعم سياسة فرنسا».

محمد الخامس لحظة وصوله إلى منفاه الأول.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة تأثير الاتحاد السوفياتي على مرأى من العالم، فأنشأت تحالفا دوليا من دول غير شيوعية، تمثل في ما عرف بحلف شمال الأطلسي يوم 4 أبريل 1949. وكانت فرنسا أحد أعضائه المؤسسين، وحليفا عسكريا مهما من وجهة نظر واشنطن.

أمريكا غداة نفي السلطان

منحت فرنسا عدة قواعد عسكرية استراتيجية للقوات المسلحة الأمريكية بشمال إفريقيا. ونتيجة لذلك، نجحت الحكومات المتعاقبة في باريس، على الأقل ليس بشكل مباشر، في إقناع نظرائهم في واشنطن بضرورة دعمهم للإمبريالية الفرنسية في إفريقيا وآسيا. كما استغل



الملف



(خاص)

●●● في اليوم التالي، انتقدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمر، وكتبت أن «فرنسا تحاول تسييج كل نواحي إمبراطوريتها الاستعمارية لتفادي المد الوطني». انتقاد الجريدة هذا فتح وابلا أكبر من الانتقادات على المقيم العام بالمغرب، والتي عبر فيها أصحابها عن أملهم في أن «يتحقق يوم ما، تغيير أساليب الاستعمار الفرنسي، لتتوافق مع المثل العليا وما يطمح إليه الشعب الفرنسي». بالرغم من تلك الانتقادات والتحذيرات، حافظت الخارجية الأمريكية على موقفها القوي والمؤيد للفرنسيين طوال هذه الأزمنة. وعندما استفسر الصحافيون الفرنسيون عن حال الأوضاع في المغرب، اكتفى السفير الأمريكي في باريس بالتعبير فقط عن «قلقه العميق بشأن التطورات في المغرب»، دون أن ينتقد بشكل مباشر الإجراءات التي اتخذها المقيم العام آنذاك كيوم. ويبدو أن الدبلوماسيين المقيمين في باريس يتفقون مع هذا الوضع.

وفي مذكرة أرسلت إلى واشنطن، نصح السفير زملاءه بأن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى «الحذر وليس تأييد الإجراءات الأخيرة لفرنسا»، وفي نفس الوقت، إيصال «توقعاتنا بأن فرنسا ستجعل المغرب يحقق تنمية ذاتية بنفسه».

في هذه الأثناء وداخل أروقة الأمم المتحدة بنيويورك، كانت مجموعة من الدول الإفريقية والآسيوية تضغط من جهتها، من أجل التوصل إلى قرار مباشر يدين سياسة فرنسا الاستعمارية. وبالتحديد، اشتكت باكستان ولبنان من كون «تدخل فرنسا غير قانوني». لكن الولايات المتحدة الأمريكية قوضت تلك المساعي بشكل فعال. ففي يوم 3 شتنبر، وبعد عشرة أيام من المداولات، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد وضع القضية

الحالي الذي تواجه فيه فرنسا مشاكل داخلية صعبة». ومع ذلك كان دعمه مشروطا. ووفقا لفاوستر، فقد «سبق للحكومة الفرنسية منذ مدة، أن أخبرت الولايات المتحدة بأن السلطان السابق كان عقبة رئيسية أمام برنامج الإصلاح»، مما يعني أنه «بإزالة هذا العائق، فنحن وآتقون الآن من أن فرنسا ستنتج في إتاحة الفرص، للتقدم بخطى سريعة إلى الأمام»، وفق تعبيره. وقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور تتوقع من فرنسا تحسين الوضع في المغرب، لكنها لم تحدد جدولا زمنيا مفصلا لذلك.

كيوم والرئيس الأمريكي أيزنهاور.

وبالرجوع إلى منطق الحرب الباردة، يمكن لنا فهم سبب هذا الجدل. ففي حوار مع ليفون كيشيشيان، وهو صحفي عمل مراسلا لصحيفة "العلم" و"الاستقلال" في نيويورك، دافع دبلوماسي أمريكي عن موقف بلاده المؤيد لفرنسا، مشيرا إلى أن «الإمبريالية السوفياتية كانت مشكلة ملحة بالتأكيد، وتلقي بظلالها على شمال إفريقيا، لا سيما وأن أوروبا وإفريقيا تربطها علاقات حيوية». وبتعبير آخر، كانت واشنطن تخشى أن يؤدي ضعف السلطة الفرنسية إلى تعريض المنطقة بأكملها إلى "تهديد" الشيوعية.

في سنة 1954، تراجع الدعم الأمريكي للموقف الفرنسي، لأن الإصلاحات الموعودة لم تتحقق. وتحسبا لنقاش محتمل للقضية المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أبدت وزارة الخارجية استعدادها لقبول «قرار معدّل، وطبعا خال من انتقاد فرنسا، يعيد اهتمام الرأي العام في العالم من أجل تحقيق تقدم أفضل».

بعد عام واحد فقط، أدركت الحكومة الأمريكية أخيرا أن «النزعة الوطنية في إفريقيا وآسيا ومصالحنا في تلك المناطق» حتمت على «الولايات المتحدة أن تعيد تفكيرها»، مما يعني أنه لم يعد من الممكن التساهل مع سياسة فرنسا في المغرب «بالشكل الذي كان من قبل». في ذلك الوقت، بدأ مسؤولون فرنسيون وممثلو السلطان في المنفى، بالفعل، مفاوضات عودته إلى المغرب. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت مواقفها نتيجة للمناخ السياسي المتغير.

تراجع الدعم الأمريكي للفرنسيين لأن الإصلاحات الموعودة لم تتحقق

المغربية ضمن جدول أعماله. وبهذا الخصوص، صرح السفير الأمريكي هنري لودج أن المنظمة الدولية لم تكن بكل بساطة مسؤولة عن هذه القضية، بل عبرت أيضا عن رغبة بلاده في «تقوية قدرة المغرب، وغيره من البلدان، على تدبير شؤونهم». وقد أظهر السفير الفرنسي هنري هوبنوت "رضاه" عن هذه النتيجة. من جهته، أدان أعضاء المكتب المغربي للإعلام والتوثيق، الممثل الرسمي لكل من حزبي الاستقلال والإصلاح الوطني في نيويورك، هذا الأمر واعتبروه «خيانة لتطلعات الشعب المغربي وللحرية والاستقلال».



(خاص)

وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر.

الموقف الأمريكي المتناقض

كيف بررت الولايات المتحدة مواقفها المتناقضة، إذ أنها تدعو إلى تسيير المغرب لشؤونه وتؤيد، في نفس الوقت، تنامي سياسة فرنسا القمعية؟ في وثيقة داخلية، أوضح وزير الخارجية جون فوستر أنه صوت ضد وضع القضية المغربية أمام مجلس الأمن الدولي «لمساعدة أصدقائنا وحلفائنا الفرنسيين، لا سيما في الوقت

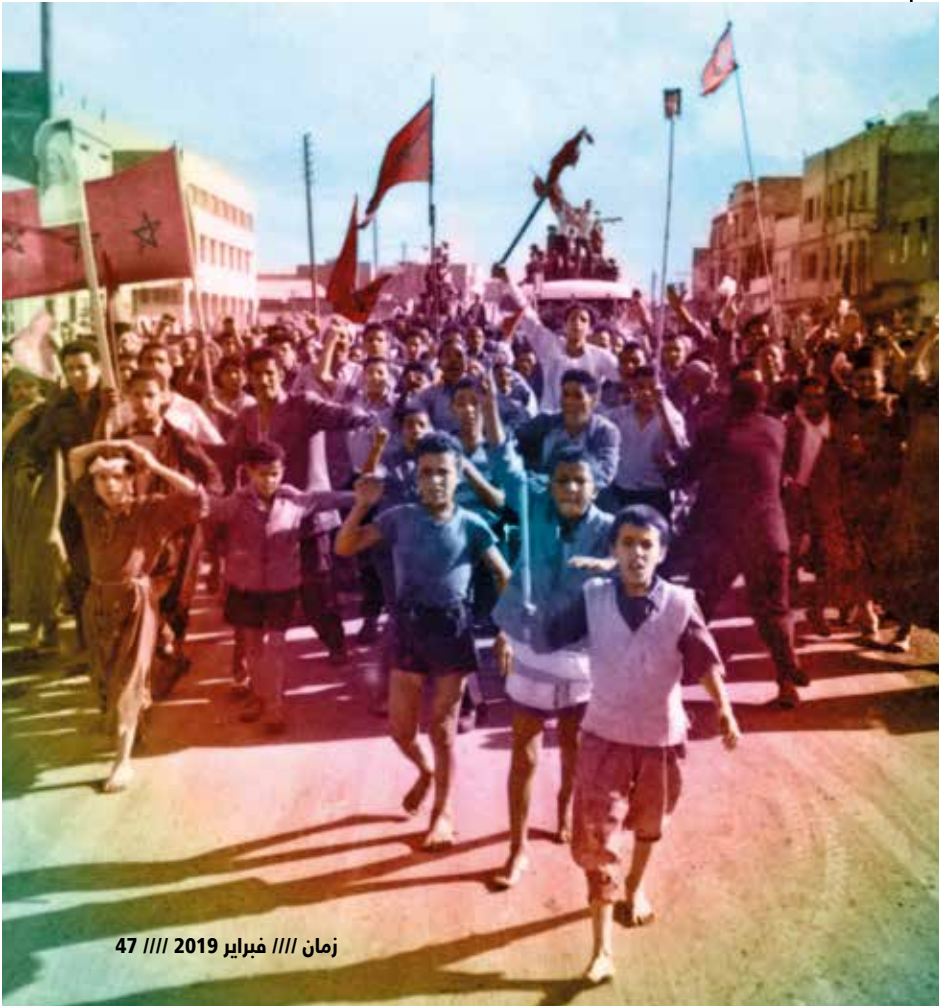
الإسبان»، لكن ومع ذلك، فإن إمكانية توغلهم في العالم العربي وإضعاف سطوة فرنسا في نفس الوقت شكلا فرصة وحيدة لم يستطع فرانكو تضييعها. بعودة محمد بن يوسف يوم 16 نونبر 1955، انتهت مرحلة حرجة من تاريخ المغرب. فالاحتجاج الشعبي والتمرد العسكري داخل المغرب، بالإضافة لحملة مناهضة الاستعمار التي تزعمتها الحركة الوطنية في الخارج، جعلت السلطات الفرنسية تدرك عدم جدوى جهودها لمواصلة احتلالها لمملكة شمال إفريقيا. كما أن ردود الفعل الدولية تجاه عزل السلطان بن يوسف سلطت الأضواء على المشهد الدولي المعقد، والذي ناضل من خلاله المغاربة وكافحوا من أجل استقلالهم. في الوقت الذي قبلت فيه الولايات المتحدة، التي تدعي الحرية والديمقراطية، بسياسة فرنسا القاضية بأضعاف الحكم العلوي بالمغرب، أتاحت فاشية إسبانيا مجالا للاحتجاج ضد الاستعمار. وعلاوة على ذلك، أصبحت الأمم المتحدة ساحة عراك يشتبك فيها الدبلوماسيون الموالون للمغرب مع الإمبرياليين الأوروبيين والموالين لهم. على الرغم من موافقة واشنطن، فقد فشلت فرنسا في نهاية المطاف في الحصول على دعم دولي لإحداث تغيير في سدة الحكم بالمغرب. ولهذا، فإن فترة حكم بن عرفة القصيرة على العرش العلوي، جعل المغرب ليكون مسرحا لديناميكية بوادر الحرب الباردة. ■

*مؤرخ متخصص في المغرب العربي، يدرس في جامعة كريستوفر نيوبورت، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.



موريس شومان، وزير الخارجية الفرنسي

مظاهرات تندد بتولية محمد بن عرفة، وتطالب بالعودة القوية للسلطان الشرعي.



إسبانيا تستغل الحدث

في المقابل، لم تقبل إسبانيا خلع السلطان محمد بن يوسف عن عرشه. هذا القرار لا يمكن فهمه إلا في سياق العزلة الدبلوماسية لإسبانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. إذ أصبح الجنرال فرانكو شخصا غير مرغوب فيه، بسبب تقاربه وتحالفه مع ألمانيا النازية. وهكذا، لم يُسمح لإسبانيا بالانضمام إلى الأمم المتحدة إلا في 14 دجنبر 1955. ولتخلصها من هذه العزلة الدبلوماسية الإجبارية، سعت الحكومة في مدريد إلى إقامة تحالف مع أعضاء جامعة الدول العربية، شمل التبادل الثقافي ولكن أيضا عدم الاعتراف بإسرائيل. إضافة إلى ذلك، نظر المسؤولون الإسبان إلى الحماية الفرنسية بنوع من الغيرة والشكوكية. وهكذا، وفر نفي السلطان فرصة فريدة للنظام الفاشي. على الرغم من أن مدريد قد بدت في موقف غريب، إلا أن هذا الحدث اعتبر فرصة مثالية لتقديم نفسها كصديق للشعب المغربي وللعالم الإسلامي بأسره. وقد سمح المفتش الأعلى رفائيل غارسيا فالينوتوس للسكان المحليين، بزيادة نشاطهم السياسي العام. فعلى سبيل المثال، سمح بعقد اجتماع لزعماء قبائل الريف في تطوان طلبوا فيه تصريح فرانكو للانفصال مؤقتا عن المنطقة الفرنسية وتعيين خليفة، أي ممثل السلطان المحلي، كحاكم لهم.

كما نظم حزب الإصلاح الوطني مظاهرات تندد بتولية محمد بن عرفة، وطالب بالعودة القوية للسلطان الشرعي. وفي الفترة ذاتها، نظمت مجموعة من الطلاب المغاربة حفلا في مدريد يوم 18 نونبر للاحتفال بذكرى عيد العرش، وهي الذكرى السنوية لجلوس محمد بن يوسف على العرش قبل ستة وعشرين عاما، بحيث استأجروا قاعة مزينة بعلم مغربي وصورة كبيرة للسلطان المنفي، وألقوا خطابات يدينون فيها "اضطهاد فرنسا للشعب المغربي". وبعد عام واحد، ذكر صحفي أمريكي زار عاصمة الحماية الإسبانية، أن «صور السلطان المخلوع... تغطي بشكل بارز الأماكن العامة». بل حتى فرانكو نفسه أعلن دعمه لعودة السلطان خلال لقائه مع وفد عربي بمرديد.

رفض إسبانيا قبول بديل عن محمد بن يوسف، ودعمها للاحتجاجات المناهضة لفرنسا، أدى إلى إثارة حفيظة المسؤولين الفرنسيين. ففي فبراير 1954، اشتكى موريس شومان، وزير الخارجية الفرنسي، من «حملة دعاية ضد فرنسا وضد سلطان المغرب حينها [بن عرفة] برعاية السلطات الإسبانية، وامتدت لعدة أشهر». كما أظهر المراقبون الأمريكيون، من جهتهم، غضبهم تجاه الموقف الإسباني. وخلصت وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 1954 إلى أنه «في الوقت الذي ترغب فيه إسبانيا، ولأسباب متعددة، في إغضاب الفرنسيين إلى أقصى حد، فإنه من الصعب تصور أن إسبانيا تؤمن جديا بأنها يمكن أن تكون جزءا من كتلة عربية ذات توجه شرقي». وعلاوة على ذلك، فإن وجود الحماية الإسبانية كان يعتمد على وجود الحماية الفرنسية. فقد استند إلى بند في معاهدة فاس 1912، منح مدريد منطقة صغيرة للمراقبة في شمال المغرب كـ"إيجار من الباطن" أي تأجير الشيء المستأجر. لذلك، خلص الدبلوماسيون الأمريكيون إلى أن «الإسبان يدركون أن خسارة فرنسا سيطرتها على شمال إفريقيا سيتبعها حتما طرد